الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ESCWA/AGR/1993/WG.1/ 13
١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج
التنمية الريفية في البلدان الاعضاء في الاسكوا
١٠ - ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٣
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

اعادة تأهيل وتطوير الريف الفلسطيني

اعداد

السيد / حمد الله الحمد الله

- الآراء الواردة في هذه الورقة هي اراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا الجهة التي يمثلها.
- صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0679

المحتـــويـــات:

الصفحـــــه

× مقـــــدمـــه ١

× البيـانـــات الأســاسيـــه ٢

ـ السكـــــان

ـ الأرض

ـ الموارد المائيـــه

ـ الـــزراعـــــه

× محـــداد ومعـــوقـــات التنميـــه الـــريفيـــه ٥

ـ التحكـــــم فـــــي المـــوارد

ـ التطـــورات القطـــــاعيـــه ٧

القطـــــاع الـــزراعـــــي

القطـــاع الصنـــاعـــــي

قطـــاع البنـــاء والاسكـــان

قطـــاع الخـــدمـــــات

× دور المـــرأه فـــي التنميـــه الـــريفيـــه ١٢

× دور الجمعيـــات التعـــاونيـــه فـــي التنميه الـــويفيـــه ١٣

× المـــلامح المستقبليـــه لاعـــادة تأهيـــل وتطوير الريف الفلسطينـــي ١٦

× متطلبـــات البرنـــامج التنمـــوي الفلسطينـــي ١٧

× مقتـــرحـــات لـــسيـــاســـه تنمـــويه ريفيـــه شـــامله ١٨

ـ فـــي مجـــال الأراضـــي

ـ فـــي مجـــال الميـــاه

ـ فـــي مجـــال المـــوارد البشـــريه

ـ فـــي مجـــال التمـــويـــل

ـ فـــي مجـــال البنـــاء والاسكـــان

× المصـــــــادر ٢٢

××

مقـــدمـــه :

ان مـوضـوع التنميـة الـريفيـة هـو فـي حـد ذاتـه ذو أبعـاد متعـدده ، اذ يحتـاج تحقيقـه الـى تضـافـر مجمـوعـه مـن العمليـات الاقتصـاديـه والاجتمـاعيـه والثقـافيـه المتـداخلـه والمتشـابكـه التي تنـدرج فـي اطـار بـرنـامـج اقتصـادي واجتمـاعـي وثقـافـي شـامـل للنهـوض بحيـاة الانسـان الـريفـي وتطـويـر أوضـاعـه الاجتمـاعيـه والاقتصـادية والثقـافيـه فـوق أرضـه ، وتحـريـره مـن كـافـة أشكـال التخلـف والتعـويـق والاستـلاب .

وتـزداد هـذه التعـقيـدات حينمـا يطـرح مـوضـوع التنميـة الـريفيـه تحـت ظـل الاحتـلال والهيمنـه ، والـذي نجـد نمـوذجـه الأمثـل فـي الاحتـلال الاسـرائيلـي الاستيطـانـي لـلأراضـي الفلسطينيـه، بطمـوحـه واصـراره علـى سحـب الأرض مـن تحـت أقـدام أصحـابهـا الشـرعييـن ، وبسـط سيـادتـه علـى انسـانهـا والعمـل علـى تكـريـس وتعميـق تبعيـة الاقتصـاد الـوطنـي لاقتصـاديـات سلطـات الاحتـلال ، ووضـع المعـوقـات أمـام كـل مشـروع تنمـوي وطنـي.

مـن هنـا فـان الصـعوبـات التقليـديـة لعمليـة التنميـة الـريفيـه ومعـوقـاتهـا الـتي تبـرز عـاده فـي مثيـلاتهـا مـن التجـارب التنمـويه لمجتمعـات العـالـم الثـالـث، تظـل قـائمـة فـي تجـربـة المجتمـع الفلسطينـي التنمـويـه وفـي غيـاب السلطـه الـوطنيـه ، يضـاف اليهـا معـوقـا أسـاسيـا آخـر يكمـن فـي الاحتـلال نفسـه بممـارسـاتـه المختلفـه ، وبـأطمـاعه فـي الأرض والميـاه .

واذ كـانـت التنميـة فـي جـوهـرهـا تمثـل تغيـرا اجتمـاعيـا واقتصـاديـا ايجـابيـا مخططـا ومتعمـدا تستهدف ادخال مكـونـات جـديـده علـى النسـق الاجتمـاعـي والاقتصـادي القـائـم لاحـداث تغييرات هيكليـه فيـه بهـدف تحسيـن نـوعيـة الحيـاه وتطـورهـا والارتقـاء بهـا،فـان السبيـل فـي الـوصـول الـى ذلـك هـو التـوازن والتكـامل والتعميـم وليـس الاختـلال والتجـزئـه والتخصيـص، ومـن هنـا فـان شمـولية النظـره تحتـم علينـا عنـد وضـع بـرنـامج للتنميـه الـريفيـه فـي الأراضـي الفلسطينيـه المحتلـه ان يكـون هـذا البرنـامج جـزء لا يتجـزء مـن برنـامـج تنمـوي شـامل يستهـدف كافـة القطاعـات السكانيـة .

البيانات الأساسيه :

١ ـ السكان

هناك عدة تقديرات للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزه. وكان تعداد السكان الذي أجرته السلطات الاسرائيليه في أواخر عام ١٩٦٧ هو التعداد الوحيد في الأراضي المحتله.

وحسب تقديرات الأمم المتحده (اونكتاد) فانها تشير الى أن مجموع سكان الأراضي الفلسطينيه المحتله بلغ (١،٧٠٥) مليون نسمه عام ١٩٩٠، منهم (١٤٧) ألف في القدس الشرقيه و(٩٣٣) ألف نسمه في باقي الضفة الغربية و(٦٢٥) ألف نسمه في قطاع غزه .

وقد قدر مركز الاحصاء الفلسطيني عدد السكان في الضفة الغربية عام ١٩٩٢ بـ(١،٢٠٥) نسمه (بما فيها القدس) في حين بلغ عدد سكان قطاع غزه (٦٨٤) ألف نسمه .

ويتألف سكان الأراضي المحتله بصوره عامه من ثلاث فئات هي سكان المدن وسكان المخيمات وسكان الريف ، وليست هناك بيانات دقيقه عن توزيع السكان بين هذه الفئات الثلاث في السنوات الأخيره، وحسب تقديرات مركز الأحصاء الفلسطيني فان هذه الفئات مقسمه كما يلي:ـ جدول رقم (١) .

	الضفة الغربية ١٩٩٢ (بما فيها القدس)		قطاع غزه (١٩٩٢)	
فئات السكان	عدد (ألف)	النسبه المئويه	عدد (ألف)	النسبه المئويه
حضر ومخيمات	٥١٨	٤٠٪	٦١٦	٩٠٪
ريف	٦٨٧	٦٠٪	٦٨	١٠٪
المجموع	١٢٠٥		٦٨٤	

وتظل ابرز سمه للسكان الفلسطينين في الضفة الغربية وغزه هي ارتفاع معدل النمو الذي قدر بأكثر من ٣٪ سنويا ١٩٨٧ وبلغ ٦،٤٪ في عام ١٩٩٠ .

* المصدر :ـ الأمم المتحده تقرير الاونكتاد. عام ١٩٩٢.

٢ ـ الأرض

تبلغ مساحة الضفة الغربية حوالي (٥،٦٥٠) مليون دونم منها (٣) مليون دونم صالحه للزراعه ويستغل من هذه المساحه (١،٦) مليون دونم استغلالا فعليا، وتبلغ المساحه المرويه حوالي (١٠٥) ألف دونم من المساحه الصالحه للزراعه، كما وتبلغ مساحة قطاع غزه حوالي

(٣٥٨) الف دونم منها حوالي (١٨٦،٨) الف دونم مستغله زراعيا ، وتبلغ المساحه المرويه حوالي (١١٥) الف دونم (٦٢٪ من المساحه المستغله زراعيا و(٣٢٪) من المساحه الصالحه للزراعه كما هو مبين في الجدول رقم (٢) :

المنطقه	المساحه الاجماليه (ألف دونم)	مساحة الأرض المزروعه (ألف دونم)	نسبة الأرض المزروعه
الضفة الغربية	٥٦٥٠	١٦٠٠	٣٢٪
قطاع غزه	٣٥٨	١٨٧	٥٣ ٪
المجموع	٦٠٠٨	١٧٨٧	٣٠٪

وتعتبر معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزه من النوع الميري، أي ملكيه فرديه خاصه لمالكها والمتصرفين بها. أما أملاك الدوله فهي فقط تلك المسجله في دائرة تسجيل الأراضي باسم الدوله، والنوع الثالث من الاراضي يطلق عليه اسم (الأراضي المختلف على وضعها) وهي تلك التي لم يدركها المسح قبل عام ١٩٦٧ أو كانت في دور التسويه والمسح .

جدول رقم (٤)

توزيع الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزه حسب شكل الملكيه

شكل الملكيه	الضفة الغربية		قطاع غزه	
	ألف دونم	النسبه المئويه	ألف دونم	النسبه المئويه
املاك خاصه	٣١٠٠	٥٤،٧٪	٢٤٨	٦٩٪
املاك غائبين	٤٣٠	٧،٣	٨	٢،٢٪
أراضي دوله	٦٩٠	١١،٩	٣٨	١١٪
أرض ملكيتهاغير واضحه	١٤٠٠	٢٥،٦٪	٦٣	١٧،٥٪
املاك اليهود قبل عام ١٩٤٨	٣٠	٠،٥ ٪	١	٠،٣ ٪
المجموع	٥٦٥٠	١٠٠٪	٣٥٨	١٠٠ ٪

× المصدر : صامد الاقتصادي العدد ٤٦ و ١٩٨٣.

المـــوارد المـائيـــه

* مجمـوع التـوريـد السنـوي للميـاه فـي الضفـة الغربيـة (٦٣٠) مليـون متـر مكعـب ، أمـا فـي قطـاع غـزه فمعـدل التـوريـد السنـوي يصـل الـى ٦٠ مليـون متـر مكعـب ٠

* يبلـغ عـدد الآبـار الجـوفيـه فـي الضفـة الغربيـة ٣٣٥ بئـرا وهـي ذات اعمـاق تتـراوح ما بيـن (٧ـ١٠٠م) ومعـدل انتاجهـا السنـوي لا يتجـاوز ٣٥ مليـون متر مكعـب ، امـا الآبـار الـتي تـم حفـرهـا مـن قبـل سلطـات الاحتـلال فتبلـغ ٣٠ بئـرا يتـراوح انتاجهـا السنـوي بيـن ٢٥ـ٣٥ مليـون متر مكعب ،أي مـا يعادل انتـاج الآبـار العربيـه تقـريبـا ، وهـي آبـار عميقـه يصـل عمقهـا بيـن (٧٠٠ـ٩٠٠م) أمـا بـاقي قطـاع غـزه فيبلـغ عـدد الآبـار الجـوفيـه ٢١٩٥ بئـرا يستخـدم منهـا (٢١٠٠) بئـر لأغـراض الـري وتـزيـد ملـوحـة ميـاه الأبـار فـي المنـاطـق الـداخليـه وكـذلـك عمقهـا ٠

* امـا بـالنسبـة للينـابيـع فيبلـغ عـددهـا (٣٠٠ نبـع) منهـا ٥٦ نبعـا يـزيـد التصـريف السنـوي لكـل منهـا علـى (٣٠) الـف متـر مكعـب، ويقـدر التصـريف السنـوي لمجمـوع الينـابيـع بحـوالـي(٤٠ـ٦٠) مليـون متر مكعب٠

* تقـدر كميـات الميـاه المستهلكـه فـي الضفـة الغربيـة بحـوالـي ١١٥ ملبون متر مكعـب سنـويـا منهـا ١٠٠ مليـون متر مكعب لأغـراض الـزراعه، وحـوالي ١٥ مليـون متر مكعب لأغـراض الصنـاعه والاستخـدامـات المنـزليه وفـي قطـاع غـزه يقـدر الاستهـلاك الاجمـالـي السنـوي مـن الميـاه بحـوالـي ١٢٠ـ١٤٠ مليـون متر مكعـب ٠

* يقـدر معـدل استهـلاك الفـرد مـن الميـاه سنـويـا فـي الضفـة الغربيـة بـ ١٥ متر مكعب للفـرد فـي الـريـف وفـي المـدن ٣٥متر مكعب، فـي حيـن بلـغ معـدل استهـلاك المستـوطـن الاسـرائيلـي حـوالـي (٩٠) متر مكعـب٠

أما فـي قطـاع غـزه فيقـدر معـدل استهـلاك الفـرد مـن الميـاه بحـوالـي ٣٥ متر مكعب سنـويا وتقـدر حصـة المستـوطنيـن الاسـرائيليـن مـن ميـاه غـزه بحـوالي (٦) مليـون متر مكعب سنـويـا ٠

الـــزراعـــه

يكتسـب القطـاع الـزراعـي أهميـه خـاصـه ومهمـه بيـن بـاقـي القطـاعـات الاقتصـادية الفلسطينيـه الأخـرى ، ليـس لكـونـه يسـاهم بالنسبـه الاكبـر فـي مجمـل الـدخـل القـومي الفلسطينـي (٢٥ـ٣٢٪) فـي الضفـة الغربيـة و ٢٢٪ فـي قطـاع غـزه فحسـب ، ولكـن لكـونـه أيضـا يستقطـب قطـاع واسعـا مـن القـوى العـاملـه الفلسطينيـه حيـث يعمـل فـي هـذا القطـاع أكثـر مـن (٤٠) الـف شخـص فـي الضفـة الغربيـة يشكلـون حـوالي ٢٩٪ مـن مجمـل القـوى العـامله، وحـوالي ٢٥ الف شخـص في قطـاع غـزه يشكـلـون (٣٠٪) مـن مجمـل القـوى العـامله ٠

تبلغ نسبة الأراضي الزراعيه في الضفة الغربية حوالي ٣٣٪ من مجموع الأراضي المملوكه ، ويتم اعتماد طرق الري في حوالي (٥٪) منها ، بينما تبلغ نسبة الأراضي التي تتم زراعتها في قطاع غزه حوالي ٥٠٪ في حين أن ٦٠٪ من هذه الأراضي هي أراضي مرويه ٠

ومن أهم القطاعات الانتاجيه الزراعيه الفلسطينيه في الضفة الغربية والقطاع من حيث مساهمتها في مجمل الانتاج فهي كما في الجدول المرفق ٠

جدول رقم (٥)

النسبه المئويه للمساهمه في الانتاج

	الضفة الغربية	قطاع غزه
١ـ المحاصيل الحقليه	٣،٩	٩،
٢ـ الخضار بما فيها البطاطا	١٥،٣	٣٩،٦
٣ـ القثائيات	٢	٠،٢
٤ـ الزيتون	٢٤،٢	ـ
٥ـ الحمضيات	٠،٣	٢٠،٠
٦ـ الفواكه	١١،٦	٨،٤
٧ـ الثروه الحيوانيه	٣٦،٤	٣٠،٥

٢ـ محددات ومعوقات التنميه الريفيه

لا بد من الاشاره الى الأرض ، كمورد اقتصادي منتج للغذاء ومكمن للثروات وحيز طبيعي تقام عليه مدن المجتمع وقراه وبنيته التحتيه ومؤسساته، باعتبارها المحور الذي تبنى عليه خطط التنميه والتطوير ٠

كما لا بد من الاشاره الى ان الحديث عن التنميه الريفيه كموضوع مستقل عن التنميه الشامله أمر بعيد عن الدقة والموضوعية، فمساحة المدن في الضفة الغربية لا يتجاوز ٢٢٤ كيلو متر مربع أي ما يوازي (١،٤٪) من مجموع مساحتها ، أما في قطاع غزه فان مساحة المدن والمخيمات لا يتجاوز ٤٠ كيلو متر مربع أي ما يوازي ١١٪ من مساحة القطاع ، ومع ذلك فان لكل من الريف والحضر خصائص اقتصاديه واجتماعيه معنّيه، وفوارق يجب أخذها بالحسبان عند وضع أي خطه للتنميه الشامله، كما أنه يجب مراعاة الفوارق بين المناطق الريفيه نفسها ، فمناطق الأغوار تختلف عن المناطق الساحليه وكلاهما يختلف عن المناطق الشفاغوريه على

سبيـــل المثـــال ٠

وفـي الحـديـث عـن محـددات ومعـوقـات التنمية الـريفيـه فـي الأراضـي المحتلـه، نجـد أن العامـل الاستراتيجـي المحـدد والمعـوّق الـرئيسـي للتنميـه هـو الاحتـلال ، فقـد امتـدت سياسـات الاحتـلال وقـوانينـه وانظمتـه وتعليماته لتشمـل جميـع جـوانـب الحيـاه مـن اقتصـاديـه وتعليميـه وثقـافيه واجتماعيـه، وقـد انطلقـت هـذه الممـارسات مـن اعتبـار رئيـسي هـو أن الأراضـي المحتلـه جـزء لا يتجـزأ مـن دولـة اسـرائيـل ، وأن تلـك الأراضـي أراضـي اسـرائيليـه وانهـم فـي النهـايـه يرودونهـا أرضـا بـدون شعـب، ومـن هـذا المنطلـق يمكـن فهـم جميـع الممارسـات مـن حيـث الاستيـلاء علـى المـوارد الـرئيسيـه كـالأرض والمياه والتحكـم فـي جميـع الأنشطـه الاقتصـاديـه مـن زراعيـه وصنـاعيـه وانشـاءات وخـدمـات ومـؤسسـات وتسخيرها لخـدمـة الاقتصـاد والمجتمـع الاسرائيلـي ٠

ان شـرح وتـوضيـح الممـارسـات الاسرائيليـه بكـل جـوانبهـا فـي الأراضـي المحتلـه امـر يقـع خـارج نطـاق هـذه الـدراسـه ، ولـذلـك فـاننـا سـوف نقتصـر علـى التطـرق الـى بعـض الممـارسـات الـتي لهـا تـأثيـر مبـاشـر علـى التنميـة الـريفيـه بشكـل عـام ٠

١ـ التحكـم فـي المـوارد :

× الأرض :ـ استمـرت سلطـات الاحتـلال فـي سيـاسـة ابعـاد الأراضـي وهـي الـدعـامه الأسـاسيـه للاقتصاد عـن سيطـرة المـواطنيـن الفلسطينيـن (أصحـابهـا) واستخـدامهـم لهـا ، وعنـد نهـايـة ١٩٩١ كـانـت قـد نزعـت ملكيـة مـا لا يقـل عـن (٦٧٪) مـن الضفـة الغربيـة و(٤٠٪) مـن قطـاع غـزه، أو وضعـت بشكـل آخـر تحـت سيطـرة السلطـات العسكـرية الاسرائيليـة، وزاد معـدل نـزع الملكيـه بعـد بـدء الانتفـاضـه الفلسطينيـه، وقـد خصصـت سلطـات الاحتـلال قـرابـة ٦٥٪ مـن مجمـوع المنطقـه المصـادره لأغـراض الاستيطـان ، فـي حيـن تـم تحـويل كثيـر مـن النسـب المتبقيـه الـى مناطـق عسكـريـه، وبحـلـول نهـايـة ١٩٩١ ، كـانـت السلطـات الاسرائيليـه قـد أنشـأت مـا لا يقـل عـن ١٦٥ مستـوطنـه مـدنيـه فـي الضفـة الغربيـة و٨ مستوطنـات فـي قطـاع غـزه (وذلـك باستثنـاء المخافـر الحـدوديه شبـه العسكريـه) ، وبلـغ عـدد المستوطنيـن عندئذ (٢٥٠،٠٠) مستوطـن وتقـدر زيـادة المستوطنيـن خـلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بنسبـة تتـراوح ٩ـ١٣٪ وقـد عززهـا وصـول المهاجـرين الجـدد فضـلا عـن الاسرائيليـين الـذيـن انتقلـوا مـن منـاطـق وسـط اسرائيـل الـى الضفـة الغربيـة، تدفعهـم مجمـوعه مختلفـه مـن الحوافـز الاقتصـاديـه والعقـائديـه، وشهـدت الفتـره الأخيـره حـتى منتصـف ١٩٩٢ انطـلاقـه اخـرى لتوسيـع نطـاق المستوطنـات وانشـاء مستوطنـات جـديده وزيـادة سكانهـا ، وتوخـي برنـامـج جـديد للاستيطـان ، هـو مـا أطلـق عليـه (خطـة النجـوم) لانشـاء أكثـر مـن عشـر مستوطنـات حضريـه جـديـده، معظمهـا فـي منطقـة شمـال الضفـة الغربيـة وعلـى امتـداد الخـط الأخضـر ٠ وهنـاك بـرنـامـج هـام آخـر يجـري تنفيـذه وهو استمـرار

توسيع نطاق (معاليه أدوميم) التي أصبحت أول مدينه اسرائيليه في الأرض المحتله . وفي أوائل التسعينات أصبحت هذه المستوطنات تشكل ممرات استيطان تعزل مناطق السكان الفلسطينيين عن بعضها البعض،وتجزئة الضفة الغربية بواسطة ممرات المستوطنات الاسرائيليه المتجاوره، ونُقل عن مسؤولين اسرائيليين أن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي حتى منتصف ١٩٩٢ كان يهدف الى محاصرة المناطق الفلسطينيه وانشاء جزر مستقله ذاتياً ومنع الانسجام الاقليمي الفلسطيني .

الموارد المائيه

ان الماء عنصر اساسي ومحدد للتنميه، سواء لأغراض الري والزراعه أو الصناعه أوالاستخدامات المنزليه العامه ، وقد كانت سيطرة اسرائيل على موارد المياه في الأراضي العربية المحتله ، أحد المعوقات الرئيسيه للتنميه الريفيه والشامله فقد اعتبرت جميع موارد المياه السطحيه والجوفيه ملكيه عامه ، وتظل السيطره عليها مخوّله للقائد العسكري الاسرائيلي، ومن مجموع توريد المياه السنوي الذي يبلغ قرابة (٦٣٤) مليون متر مكعب في الضفة و(٦٠) مليون متر مكعب في القطاع، ينقل ما بين (٥٠٥) الى (٥٣٠) مليون متر مكعب لاستخدام اسرائيل ومستوطناتها في الأراضي المحتله .

وعدا عن الممارسات المباشره للسيطره على الموارد المائيه في الأراضي المحتله والتي تمثلت باصدار الأوامر العسكريه ورفض اصدار الرخص لحفر الآبار الارتوازيه، وتحديد كميات المياه التي يحق لصاحب البئر ضخها واغلاق كثير من الآبار الفلسطينيه، فقد اسفرت السياسات المتعلقه بتوزيع المياه والاسراف في الضخ الى المستوطنات عن حدوث ضغط شديد على موارد المياه الفلسطينيه وتوافرها لتلبية الاحتياجات المتزايده، ففي قطاع غزه هبطت مناسيب المياه الجوفيه الى أقل من منسوب اعادة التخزين الطبيعي ونتج عن هذا أن ادّت المياه الملوثه والملحيه الى تردي نوعية المياه المتاحه للأغراض المنزليه والزراعيه .

لقد كانت لسيطرة اسرائيل على أهم موردين انتاجيين ـ الأرض والمياه اضافه الى مجموعة السياسات والأنظمه والقوانين والاجراءات الموجهه لمختلف الأنشطه الاقتصاديه والاجتماعيه، تأثيرات واضحه على تغيير هيكل ونمو القطاعات الاقتصادية خاصه الزراعه والصناعه والانشاءات .

ثانيا : التطورات القطاعيه

القطاع الزراعي :

يتميز المزارع الفلسطيني بخبراته الزراعيه المتراكمه منذ عصور التاريخ المختلفه وعلى الرغم من تعقد البناء البيولوجي والبيئي للأرض الفلسطينيه المحتله، فقد تمكن هذا المزارع وعبر الأجيال

وتطوير الخبرات من تطويع المصادر الطبيعية على تعقيدتها وتحويلها الى مصادر عطاء ثمينه ، ففي كل منطقه من المناطق البيئيةالفلسطينيه يمكن استنباط المحاصيل التي تتلائم والظروف البيئيه والنباتيه، مع تطور الامكانات التكنولوجيه ، واصل هذا المزارع تحديث اساليب الانتاج بالاستفاده من هذه المبتكرات كلما أمكن استخدامها وتوفيرها ٠

وفي واقع الأمر فان غلّة الانتاج لوحدة المساحه قد وصلت الى أرقام تكاد تكون قياسيه مقارنه بالامكانيات والظروف المتاحه وبالتالي فان الامكانيات الزراعيه الانتاجيه أصبح بامكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض فروع الانتاج الزراعي الاساسيه تاركة فائضا من الكميات الممكن تصديرها للاسواق الخارجيه ٠

ومع ذلك فان خللا خطيرا يواجه الزراعه الفلسطينيه ويهدد امكانية استمرارها وتطورها ويكمن هذا الخلل في عدم توازي التنامي بين كميات الانتاج وامكانيات التسويق ، ففي الوقت الذي تطور به الانتاج كما ونوعا ، (في بعض الفروع) نتيجة لتحديث وسائل الانتاج اساسا ،فان عملية التسويق ليست فقط لم تتطور بنفس القدر، بل بقيت محافظه والى حد كبير على تقليديتها التي لم تعد تتوائم والظروف المستجدة ٠

اتسمت الزراعه في النصف الأول من الثمانيات باتجاه عام نحو الانخفاض من حيث قيمة الناتج وحصة الناتج المحلي الاجمالي والعماله٠ فقد هبطت مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٦٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٣٪ في عام ١٩٨٧ وقد قدر هذا الناتج بمبلغ ٤٤٤ مليون دولار عام ١٩٩٠٠

ولا يخفى علينا التأثير الكبير والهائل للاحتلال الاسرائيلي على هذا القطاع الهام وذلك بسيطرة سلطات الاحتلال على أهم عنصرين من عناصر التنميه الزراعيه وهما الأرض والمياه والذين أشرنا لهما سابقا٠ عدا عن الممارسات الاسرائيليه اليوميه التي تهدف الى ضرب هذا القطاع والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

* تجريف الأراضي الزراعيه بواسطة الآليات العسكريه ٠
* قطع واقتلاع الأشجار المثمره٠ وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد الأشجار التي اقتلعتها سلطات الاحتلال خلال سنين الانتفاضه فقط (١٥٢) الف شجره ٠
* اضرام النار بالمزروعات قبل حصادها بشكل متعمد ٠
* رش المزروعات بالمبيدات الكيماويه السامه ٠
* تخريب وردم الآبار الارتوازيه ٠
* شق الطرق في الأراضي الزراعيه ٠
* اغلاق المراعي لأدعاءات امنيه وعسكريه ٠

ولقد ظهرت بعض التحولات في استخدام الأراضي الزراعيه في السنوات الخمس الأخيره، فبوجه عام انحسرت المساحه المزروعه في الضفة ، وفي قطاع غزه أيضا تقلصت المساحات المزروعه بالفواكه الحمضيه، وبتقييم عام كان الوضع بالنسبه للانتاج الزراعي في الضفة الغربية كما يلي: انتاج متزايد في الخضار والبطاطا والبطيخ والخيار والزيتون مع انخفاض في الانتاج بالنسبه للحمضيات والفواكه والمحاصيل الحقليه • وفي قطاع غزه كانت هناك زيادة في انتاج الخضر والبطاطا ، في حين كان هناك انخفاض في انتاج الحمضيات والبطيخ والخيار •

* ويعزى هذا الانخفاض الى القيود الاسرائيليه على زراعة أشجار الفواكه الجديده وحصص بعض محاصيل الخضار وارتفاع تكلفة المياه والبذور وغيرها من المدخلات، فضلا عن المشاكل المتزايده في مجال التصدير والتسويق المحلي للمنتجات الزراعيه •

* أما في الانتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزه، فقد بذل المزارعون والأسر الفلسطينيه جهودا مضنيه لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال • بما في ذلك منتجات الالبان والدواجن وخاصه في مرحلة الانتفاضه •

وقد ارتفع انتاج اللحوم والبيض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزه، في حين أن انتاج الالبان ازداد في الضفة الغربية ،الا أنه انخفض في قطاع غزه •

* كما حدث انخفاض كبير في انتاج الأسماك نتيجة لتقليص مساحات صيد السمك من ساحل قطاع غزه، وغير ذلك من القيود التي فرضتها السلطات الاسرائيليه مثل أغلاق الشواطىء • فقد كافح هذا الفرع الانتاجي طيلة سنوات الاحتلال الاّ أنه فقد أكثر من (٧٠٪) من قيمته واستمر هذا الهبوط حتى بلغت الكميه المنتجه حوالي (٣٠٠) طن فقط في الأعوام الثلاثه الأخيره •

* تأثر تمويل العمليات الزراعيه في الأراضي المحتله خلال القروض تأثرا خطيرا منذ بداية الاحتلال نتيجة لاغلاق جميع المصارف العربية، والنقص الحاد في تدفق الأموال من الخارج ، والتذبذبات المستمره في أسعار صرف العملات الأجنبيه ومشاكل التسويق الحاده •

* كذلك انعكس الانخفاض العام في الانتاج الزراعي نتيجة هذه الاسباب على المستويات العامه لاستهلاك الاغذيه والتغذيه لدى المواطنين ، وتشير كثير من الدراسات الى أنه حدث في السنوات الأخيره انخفاض في محتوى ونوعية استهلاك الأغذيه في الأراضي المحتله حيث تنخفض نسبة السعرات الحراريه والبروتينات والدهون في الأراضي المحتله عن مثيلتها في اسرائيل •

* أما بالنسبة للتسويق الزراعي الفلسطيني بداية لا بد من الاعتراف وعلى الرغم من تقليدية نظام التسويق فان هذا النظام في جذوره يتصف بتلائمه مع الحاجات الاساسيه التي أنما جاء ت نتيجة خبرات متراكمه، غير أن المشكله الاساسيه هي أن هذا النظام وبفضل مجموعه من العوامل قد وصل الى نقطة من التجمد أو التحول البطيء باتجاه التغيرات الاجتماعيه والاستهلاكيه المستجده وهذا البطيء يمكن ملاحظته على ثلاثة أصعده :

- يعتبر نظام التسويق الفلسطيني متأخر مقارنه بما وصلت اليه الأنظمه التسويقيه الحديثه ٠
- عدم الاستجابه للحاجات الاستهلاكيه المتناميه للمستهلك الفلسطيني ٠
- ضعف القدرة التنافسيه للانتاج الفلسطيني في الأسواق الخارجيه ٠

القطاع الصناعي :-

يتسم اقتصاد الأراضي المحتله بضيق قاعدة القطاع الصناعي وهامشيته، بما في ذلك الصناعه التحويليه والصناعيه التعدينيه فهي توفر نسبه صغيره من الناتج المحلي (أقل من ١٠٪) ويتركز في معظمه في المنسوجات، الملابس ، السلع الجلديه مواد البناء، الأغذيه، ويتم تسويق معظم السلع المصنعه محليا في الأرض المحتله٠ وأهم سوق خارجيه هي اسرائيل مع أن نسبة صغيره من الصادرات المصنعه ما زالت تتجه الى السوق الأردنيه وغيرها من الأسواق ٠ ويظل يسيطر على التطورات في هذا المجال اندماجه في القطاع الصناعي الاسرائيلي الأكثر تطورا والمتمتع بحمايه كبيره ، وكان الطلب الاسرائيلي على المصنوعات الفلسطينيه النهائيه والوسيطه يشجع من الناحيه الفعليه على نمو الفروع الفلسطينيه التي تنتج سلعا استهلاكيه منخفضة التكلفه ، والفروع الأخرى التي تؤدي مهام محدده بالتعاقد من الباطن للصناعه الاسرائيليه ٠

وفي بعض الحالات الأخرى، كانت الاسواق المحليه واسواق التصدير التقليديه القائمه تتيح حافزا كافيا لاستمرار النشاط، وان لم تتح سوى نمو ضئيل ٠ورغم ذلك فان العماله الصناعيه زادت من ١٥ الى ١٩ الف في الضفة الغربية ومن ٤ ، ٦ الى ٥ ، ٩ الف في قطاع غزه بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٧ ٠

بلغ عدد المنشآت الصناعيه في الأراضي المحتله عام ١٩٩٠ (٤٢٦٠) منشأه منها (٢٤٦٦) في الضفة الغربية و(١٧٩٤) في قطاع غزه ٠

ويغلب على المنشآت الصناعيه الطابع الحرفي والصغير ، فالمنشآت الصناعيه التي تزيد فيها عدد العاملين عن ١٠ عمال لا تتعدى نسبتها (١ ، ٧٪) في الضفة الغربية و(٥ ، ٦٪) في قطاع غزه، وحوالي ربع عدد المنشآت التي تستخدم ٣ عمال فأقل هي ٦٥٪ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزه٠

ومن أهم الصناعات الغذائيه صناعة عصر الزيتون ، السمن النباتي ، الطحينيه، مطاحن الحبوب والمخابز والحلويات والسكاكر والمشروبات الغازيه، التعليب، تعبئة وتدريج الحمضيات،الالبان الأعلاف ، التبغ، ٠٠٠٠ألخ ٠

قطـــاع البنـــاء والاسكـــان :-

كان قطاع البناء هو القطاع الرائد لعدة سنوات بمعايير النمو المحلي المتحقق وتضاعفت نسبته في الناتج المحلي من ٩٪ عام ١٩٧٢ الى ١٨٪ عام ١٩٨٧ ، ومنذ عام ١٩٨٧ شهد قطاع البناء هبوطا حادا في الناتج، كان يرجع بصفه رئيسيه الى انخفاض تحويلات الأفراد وانقطاع التمويل نتيجة عوامل كثيره .

وتظل مشكلة الاسكان من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعيه في الضفة الغربية وقطاع غزه فقد أعاقت مصادره الأراضي والموارد الأخرى مع اقترانها بالقيود على استخدام الأراضي، من التنميه السليمه لقطاع الاسكان . ويظل الافتقار الى التمويل المؤسسي من العراقيل الرئيسيه أمام تطوير قطاع الاسكان ويتسم قطاع الاسكان الفلسطيني بارتفاع كثافة شغل المساكن وعدم كفاية التسهيلات والمرافق الاساسيه، ومن المقدر أن قرابة ثلث الأسر الفلسطينيه تعاني من كثافة شغل للمساكن تتجاوز ثلاثة أشخاص للغرفه، وأن أكثر من ٦٪ من جميع الأسر تعاني من حالات كثافة تتجاوز (٥) أشخاص للغرفه، ولا تتمتع قرابة ربع مجموع الأسر بالمياه الجاريه، وليس لدى خمسها كهرباء، ولا يوجد حمامات لدى الثلث، وفي السنوات الأخيره، أدت زيادة السكان المقترنه بالتدهور السريع في الظروف الاقتصادية وارتفاع عدد العائدين من البلدان المنتجه للنفط وخاصه الكويت، الى تشجيع كثير من الأسر في مجتمعات الحضر والريف واللاجئين ، على اللجوء الى ترميم وتحسين المباني المهجوره أو القديمه .

ويظل التمويل للنشاط الاسكاني عاملا مقيدا بشكل كبير، في حل هذه المشكله المتفاقمه.

قطـــاع الخـــدمـــات :-

* استأثر هذا القطاع (والذي يشمل الخدمات العامه المجتمعيه الى جانب السياحه والتجاره والنقل وأنشطة الخدمات الخاصه) ما نسبته ٥٠٪ تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني عام ١٩٨٧ .

* ففي السياحه ما زال يكبت الاحتلال امكاناتها الكامله بالانظمه العسكريه واجراءات الدخول وسيطرة شركات السياحه الاسرائيليه عليها .

* أما التجاره السلعيه في الأرض المحتله فان الوضع الراهن يعكس بشكل واضح ادماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ، وتستمر سلطات الاحتلال في توريد ما يقارب ٩٠٪ من احتياجات الأرض المحتله من السلع بالاضافه الى ٢٪ من الأردن و٨٪ من باقي أنحاء العالم .

* وكان للانتفاضه أثرها الفعال في خلق توازن نسبي ومحدود في الميزان التجاري بين الأرض المحتله واسرائيل ، بعد رفع شعار (مقاطعة البضائع الاسرائيليه) ، الا أنه وفي حين كان يمكن

الاستعاضه عن كثير من المنتجات الاستهلاكيه المستورده من اسرائيل أو الاستغناء عنها ، لم تتسّن الاستعاضه عن الواردات من عوامل الانتاج والسلع الانتاجيه والمواد الخام وظلت تجارة الأرض المحتله مع جميع شركائها ، باستثناء الأردن ، تسجل مستويات عجز هامه .

* وفي حين تستمر المنتجات الزراعيه والصناعيه الاسرائيليه في الدخول بحريه الى الأسواق في الأرض المحتله . فان الصادرات الفلسطينيه تواجه طائفة من القيود ، ومن امثله ذلك منع الصادرات الزراعيه من قطاع غزه من الدخول الى اسرائيل لأنها تمثل منافسه مباشره للمنتجات الاسرائيليه .

* وظل عدم كفاية شبكة النقل والاتصال على الصعيدين المحلي والدولي، مقترنا باللوائح والاجراءات التعسفيه يضعف دور التجاره في عملية النمو والتنميه في المجال الاقتصادي ويظل انعدام الدعم المالي، بما فيه ائتمانات وضمانات الصادرات وتمويل الواردات وغيره من التمويل المتصل بالتجاره عقبه هامه أخرى .

* وفيما يتعلق بالضرائب: تسلط البيانات المتاحه الضوء على أهمية ضرائب الدخل المباشره وتدفق التحويلات ذات الصلة الى سلطات الاحتلال من الأرض المحتله . فالضرائب المباشره (ضريبة القيمه المضافه) وغير المباشره التي لا يمكن تعيينها مثل الرسوم الجمركيه جعل من النظام الضرائبي والنقدي في الأرض المحتله والعلاقه بين ايرادات وميزانيات الحكم المحلي والممارسات الماليه لسلطات الاحتلال يدر على اسرائيل مكاسب ماليه هامه .

*** دور المرأه في التنميه الريفيه**

* المعيقات التي تواجه القطاع النسوي نحو التنميه

- فرضت الظروف السياسيه الحاليه وتداعيات الاحتلال أوضاعا والتزامات خاصه بالمرأه (الأم والأسره بشكل عام) أدى الى هدر وقتها في ملاحقات قضائيه وزيارة السجون والمعتقلات وخاصه وأنه لا توجد امرأه في الأرض المحتله لم تبتلي بوجود ولدها أو زوجها في السجون الاسرائيليه

- نتيجة الاجراءات الاسرائيليه، فقد منعت قطاعا نسويا عريضا من العمل الزراعي (يستوعب القطاع الزراعي ٦ ، ٥٦٪ من العاملات في الضفة الغربية) .

- لا زالت نسبة الأميه مرتفعه بين النساء وهي ضعف عدد الرجال مما يعيق فرص العمل التنموي أمام المرأه .

- تدني نسبة النساء في مجالات التعليم العالي والمهني .

- ضعف فرص التدريب الوظيفي أو انعدامها بالنسبه للمرأه داخل البلاد وخارجها .

- التنازل الطوعي أو القسري عن حق النساء والقانوني والشرعي في التملك وتأثير هذا الوضع بقضية دور المرأه في التنميه .

ـ ضعف الخدمات الاجتماعيه الرعائيه المسانده لجهود المرأه العامله ٠

هذه بعض السمات التي تعيق المرأه الفلسطينيه في أخذ دورها الحقيقي في برامج التنميه الريفيه ٠ ولكي تستطيع المرأه تفعيل دورها في عملية التنمية يجب الاشاره الى ما يلي :

١ـ اعتبار الأسره وحده اجتماعيه اقتصاديه كجزء فاعل في المجتمع الريفي ٠

٢ـ العمل الدؤوب والهادف لخلق تنظيمات ولجان نسويه قادره على تمكين المرأه من التعليم ، والاحتراف في العمل ، وتشجيع العمل النقابي النسوي ، وحقها في المشاركه بالقرار السياسي والدفاع عن حقوق المرأه الاجتماعيه والاقتصاديه ٠

٣ـ تشكيل مؤسسات نسويه متخصصه بالقرار لتدريب الريفيات والمزارعات على التقنيات الزراعيه الحديثه، لتكون المرأه رديفا فعليا للاسره والمجتمع٠

*** دور الجمعيات التعاونيه في التنميه الريفيه**

الجداول المرفقه تبين اهمية الجمعيات التعاونيه في وضع وتنفيذ البرامج والخطط التنمويه في الريف الفلسطيني فاذا كان للتعاون دور اساسي في عمليات التنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الاوضاع العادية فيمكن القول ان التعاون يصبح ضروره ملحه في الاراضي المحتله لا سيما في الظروف الحاليه وبسبب المشكلات الاقتصاديه والاجتماعية والنفسية والسياسية ٠

ان التنمية والتعاون وجهان لحقيقة واحدة فلا يمكن تصور برامج للتنميه دون الاعتماد على التعاونيات اساسا واطارا للوصول الى اهداف التنمية، فالتعاون هو عربة التنمية واداتها الناجحه للوصول الى الاهداف المناسبه باقصر وأقل التكاليف دون الاخلال بالقيم السائده عن طريق حشد جميع القطاعات والشرائح الاجتماعيه المنظمه للعمل الجماعي التعاوني باعتبارهم اعضاء الجمعيات التعاونيه ومالكوها ومموليها والمستهدفون منها ٠

وفي هذا الاطار بدأت حركة تعاونية فلسطينية نشطه في كافة القطاعات منذ اوائل الثمانيات خاصه في القطاع الزراعي عن طريق توفير البنيه التحتيه المؤسسه لنظام تعاوني ديموقراطي متكامل من القاعدة الى القمه، وقد توفرت ادوات التسويق وتوريد مستلزمات الانتاج كما توفرت المكننه الزراعيه ونقل التكنولوجيا،وتعاظم شأن هذه التعاونيات واصبحت قوه كبيره لا يستهان بها اذ أصبحت أكبر المؤسسات الشعبية قاعدة وأكثرها تنظيما وديمقراطيه٠ رغم قلة التمويل وضعف الكوادر الاداريه والفنيه وقلة المساعدات وظهر أثر هذا النشاط في التوسع الافقي والرأسي في المساحات المزروعه (الجدوى القوميه للزراعه) وفي تقديم الخدمات التي في الاساس يجب ان تقوم بها الدوله في ظل سلطة وطنية فالتعاونيات الزراعيه مثلا تقوم بالمهام التاليه :ـ

١٠ استصلاح الاراضي وشق الطرق الزراعيه٠

٢٠ توفير مستلزمات الانتاج من بذور وتقاوي وعلاجات ٠

٣ • التصدي للاوبئه والأمراض الزراعيه والحيوانيه مثل حشرة الفلوكسترا والحمى القلاعيه التي تصيب الحيوان والانسان •

٤ • تقديم الخدمات البيطرية المتنقلة لمربي الاغنام •

٥ • تسويق الانتاج الزراعي •

٦ • تصنيع بعض المنتوجات الزراعيه •

٧ • ايجاد البنيه التحتيه للقطاع الزراعي المؤسسي •

٨ • رسم السياسة السعرية لمنتجات القطاع الزراعي •

٩ • تحديد اهداف الخطة السنوية للقطاع الزراعي •

١٠ • تنفيذ الاهداف العامه للتنمية الزراعية وتنمية الانتاج الزراعي •

تطلعات الحركه التعاونيه الفلسطينية

أولا : ان الحركه التعاونيه الفلسطينيه تتطلع الى تحقيق ذاتها بقيام تنظيمها الفلسطيني كي تستطيع تقديم خدماتها في مجالات التنميه المختلفه، والتنميه الريفيه بشكل خاص •

ثانيا : الاستمرار في اصدار شهادة المنشأ الزراعي وتصاريح تصدير الانتاج الزراعي الفلسطيني لمنع تسرب الانتاج الاسرائيلي للاسواق العربية وحصر تصدير الانتاج الفلسطيني دون تسرب الانتاج الاسرائيلي للصادرات الوطنيه لدول المجموعة الاوروبية •

ثالثا : فتح مكاتب تصدير في دول المجموعه الاوروبية والدول العربية ما امكن ذلك من اجل رفع المعاناه عن المزارع وتحقيق دخل له للاستمرار في زراعة ارضه •

رابعا : تقديم الدعم للمزارعين من أجل زراعة محاصيل الغذاء الرئيسي للسكان •

خامسا : تنفيذ مشروع الأسواق الشعبيه تحت شعار من المنتج الى المستهلك لحماية المزارع من احتكار التجار وتوفير الغذاء في حالة الازمات •

سادسا : توفير وسائل نقل الانتاج الزراعي بعد الزيادة الباهظه في اجور النقل عبر الجسور حيث تزيد اجرة الشاحنة سعة عشرة اطنان عن سبعماية دينار اردني للأغوار الأردنية فقط •

سابعا : توفير التمويل اللازم لقيام مشاريع انتاجيه في كافة القطاعات للحد من ظاهرة البطالة خاصة في الريف الفلسطيني •

ثامنا : توفير التمويل اللازم لانشاء وحدات آليه زراعيه واستصلاح مع ورش صيانة من أجل الحد من ظاهرة ارتفاع اجور هذه الاليات وزيادة رقعة المساحه المزروعه •

تاسعا : شمول اسر التعاونيين بنظام التأمين الصحي الشامل عن طريق التعاقد مع أطباء وانشاء المراكز الصحية •

عاشرا : التوسع في مجال التصنيع الزراعي والحد من ظاهرة البطالة •

احصائيـــة الجمعيات التعاونية غير العاملـــه المسجله في الضفه الغربيه

كما هي في ١٩٩١/١٢/٣١

انواع الجمعيات التعاونية	راء اللـــه		بيت لحـم		الخليـل		نابلـس		الاجمالي	
	عدد	اعضاء	عدد	اعضاء	عدد	اعضاء	عدد	اعضاء	عدد	اعضاء
الجمعيات التعاونية الزراعية										
١/ التسليف والتوفير الريفية	٤٥	١٨٠٨	٤	١٦١	٣١	١٩٣٣	٦٢	٢٢١٦	١٤٢	٦١١٨
٢/ الزراعيـــة الانتاجية	٤	٢٨٠	٢	٣٥٩	....	....	٤	١٠٨	١٠	٧٤٧
٣/ الـزراعية للـــرى										
٤/ الثـــروة الحيوانية	٨	٢٠٢	١	١٤	٤	٧٠	١٠	١٤٣	٢٣	٤٢٩
٥/ التصنيع الزراعـــى	١	١٧٣	...	....	...	...	٤	٨٢	٥	٢٥٥
٦/ متعـــددة الاغـــراض	٣	٥٦	...	...	٣١	٩١٨	١	٤	٣٥	٩٧٨
٧/ جمعيات تسويق محلية							٣	٨٨	٣	٨٨
٨/ جمعيات التسوية اللوائية	١	٢٠							١	٢٠
المجمـــوع	٦٢	٢٥٢٩	٧	٥٢٤	٦٦	٢٩٢١	٨٤	٢٦٤١	٢١٩	٨٦٣٥
الجمعيات التعاونية غير الزراعية										
١/ التوفيـــر والتسليف في المدن	٤	٢١٧	١	٣٠	١١	٤١٢			١٦	٦٥٩
٢/ الاستهـــلاكية	٤	٦٦٤	٤	٢٧٤	١	٦٥	٨	٩٢٩	١٧	١٩٣٢
٣/ الاســـكـــان	٢٠	٤٤٤	٢	١٠٦	٧	١٣٩	١١	٥٢١	٤٠	١٢١٠
٤/ التنـــوير الكهربائى					٧	١٨٢٧	٢	٣٨٤	٩	٢٢١١
٥/ ميـــاه الشـــرب					١	٢٥٨			١	٢٥٨
٦/ المهنية والحـــرفيـــة	٤	١٢٢	٢	٣٢	٢	٩٧	٣	٨٠	١١	٣٣٢
٧/ المنفعـــة المتبادلة	٣	٥٤	١	١٨	١	٦٠	٣	٣١٧	٨	٤٤٩
٨/ النقـــــل	٣		٢	١٩٢	١	١٧	١	٨٤	٧	٢٩٣
٩/ متعـــددة الاغراض			٢	٤٧	٤	١٧٩			٦	٢٢٦
١٠/ التعليم العالي والتثقيف							١	٣٠	١	٣٠
١١/ الضمـــان الصحي							١	٧٢	١	٧٢
المجمـــوع	٣٨	١٥٠١	١٤	٧٠٠	٣٥	٣٠٥٤	٣٠	٢٤١٧	١١٧	٧٦٧٢
الاجمـــالى	١٠٠	٤٠٤٠	٢١	١٢٢٤	١٠١	٥٩٧٥	١١٤	٥٠٥٨	٣٣٦	١٦٣٠٧

الملامح المستقبليه لاعادة تأهيل وتطوير الريف الفلسطيني

في ضوء المستجدات السياسية الراهنة، والتي القت بثقلها على مستقبل الأراضي الفلسطينيه المحتلة، وعلى المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاراضي، لا بد لنا من وضع ملامح المنظور العام المستقبلي للتنميه الريفيه بشكل خاص ٠

ان جدلية العلاقه بين السلام والتنمية ثابته لا حاجه للخوض فيها ففي الوقت الذي يخلق السلام كل ظروف الابداع والتعاون والمشاركه والتنمية المستديمه والاستقرار والأمن، فان حالة العداء الدائم تصرف كافة الجهود الى الحروب والدمار ورصد كافة الامكانيات للاعداد لها والانفاق عليها مما يقود الى التخلف والمرض والتلوث البيئي وتراكم الديون وحرمان عمليات التنمية من الموارد اللازمه لتطويرها ٠

ان التنمية المنشوده في الأراضي المحتله، وفي ضوء المستجدات النوعيه الحاضره، ما زالت تفتقر الى تحقيق بعض الشروط ٠ فما زالت الأراضي الفلسطينيه المحتله تعاني من الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي الذي شكل وما زال يشكل كابوسا على صدر الشعب الفلسطيني ومعيقا لأية عملية تنميه ٠

اعتمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسات مخططه ومبرمجه تهدف الى تتبيع الاراضي الفلسطينيه المحتله أرضا وموارد وسكان ومقومات الى الاقتصاد الاسرائيلي وقد أشرنا سابقا الى بعض تفصيلات السياسات والممارسات الاسرائيليه، من مصادرة للأراضي وبناء المستوطنات ، واغتصاب المياه وضم مدينة القدس، واغلاق المصارف والبنوك، والجبايه الضريبيه الباهظه، واغراق الاسواق الفلسطينيه بالبضائع الاسرائيليه اضافة الى كل ممارسات انتهاكات حقوق الانسان والرفض الحازم لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعه على الأراضي الفلسطينيه المحتله٠ وما نجم عن هذه السياسات من تعطيل لعمليات التنمية والبناء الاقتصادي وتهجير العائلات ونقص الخدمات الاجتماعيه وغيرها ٠

* ان التوقف عن السياسات والممارسات الاسرائيليه التي سبق الاشاره اليها والغائها جميعا، وتملك الفلسطيني لقراره الاقتصادي والسياسي وممارسة حقه في السيطرة على موارده الطبيعيه، وادارتها وفق مصالح شعبه، تعتبر ركيزه اساسيه لا بديل عنها في نجاح أي برنامج للتنميه في الأراضي المحتله ٠

* ان التوجهات التنمويه للاقتصاد الوطني الفلسطيني واعادة البناء يجب أن تتمحور أولوياتها على ما يلي :—

١ــ القضاء على الاختلالات والتشوهات الهيكليه الموروثه عن الاحتلال الاسرائيلي في بنية الاقتصاد الوطني ٠

٢ــ الاقلال التدريجي من علاقات وروابط التبعيه التي نشأت وتطورت خلال فترة الاحتلال الطويل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي ٠

٣ــ تطوير وتوسيع البنيه التحتيه للاقتصاد الوطني الفلسطيني من طرق ومرافق وكهرباء ومياه واتصالات كشرط ملازم لانتظام الحياه الاقتصادية وتفعيلها ٠

٤ــ خلق فرص عمل جديده بعشرات الآلاف سنويا خلال المرحله الانتقاليه والتأسيسيه، واستيعاب كامل لقوة العمل ضمن وحدات الاقتصاد الوطني لمعالجة نسبة البطاله المرتفعه ٠

٥ــ اعادة تأسيس القطاع المصرفي والمالي الفلسطيني بكل شموليته وتخصصاته ليلعب دوره المركزي في تنشيط الحياه الاقتصاديه ٠

٦ــ اشباع الحاجات الاساسيه للسكان من الملبس والمأكل والمسكن والمواصلات، والعمل على تنفيذ برنامج اسكاني شامل لتوفير مساكن بوتيره توازي الاحتياجات الحاليه، وتدفق العائدين من المهجرين عام ١٩٦٧ (علما بأن متطلبات البرنامج الاسكاني للسنوات الخمس الانتقاليه حوالي ٢٣٥ الف وحده سكنيه) علاوه على متطلبات تحسين الأوضاع السكنيه والبيئيه والبنيه التحتيه في مخيمات اللاجئين الى حين حل مشكلتهم حلا عادلا ودائما ٠

٧ــ تعزيز وتطوير وتوسيع الوحدات الاقتصادية القائمة وتحسين القدرة الانتاجية لقطاعات الانتاج السلعي والخدمي وخاصة قطاعات الزراعه والصناعه والسياحه، من خلال مخطط للاستثمارات يلعب فيه القطاع الخاص دورا رياديا هاما ٠

٨ــ تشجيع ودعم القطاعات الانتاجيه التصديريه والجاذبه للعمله الأجنبيه بما يحقق توازنا لميزان المدفوعات ٠

٩ــ تطوير القوى البشريه ومهاراتها وقدراتها التقنيه والعلميه بما يتوافق مع متطلبات التنميه وبرامجها ٠

١٠ــ اعادة بناء وتعزيز علاقات التعاون والترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد العربي ــ والاردني منه على وجه الخصوص لما يمثله من عمق استراتيجي للاقتصاد الفلسطيني الوليد وخاصه في مجالات التبادل التجاري ــ التكامل الصناعي ــ الأمن المائي ــ حماية البيئه ٠

*** متطلبات البرنامج التنموي الفلسطيني**

١ــ السلام والاستقرار : ان توفر السلام والأمن والاستقرار يعتبر العامل الحرج والحاسم للتنميه في الأراضي الفلسطينيه المحتله، التي افتقدت السلام وساد فيها الظلم والتعسف والعنف طويلا، فالسلام شرط اساسي للتنميه، والتنميه ضمانه للسلام ٠

٢ــ الموارد الاقتصاديه : تتمتع الاراضي المحتله بقدر معقول من الموارد الاقتصاديه (أراضي زراعيه ورعويه، وموارد مائيه بالاضافه لبعض المواد الخام) ، وان نشر السلام العادل والدائم سيمكن الشعب

الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في السيادة على أرضه وموارده الطبيعيه واسترداد السيطره عليها وفي هذه الحاله يصبح ميزان الموارد الاقتصادية مرضيا ٠

٣ـ الموارد البشريه: ان الموارد البشريه الفلسطينيه ذات مهارات متعدده، وهي تحوي خبرات وكفاءات متنوعه تستطيع أن تفي بأغراض الاحتياجات التنمويه المنشوده ٠

رغم أن الحاجه ماسه لتأهيل وتطوير الكوادر العليا والوسيطه وخاصه خلال المرحله الانتقاليه بما ينسجم وخطط البرنامج الاقتصادي والاجتماعي ومتطلباته ٠

٤ـ الأطار الاقتصادي: ان الاطار الاقتصادي المفترض سيكون في ظل مناخ ديموقراطي يؤكد على تكافؤ الفرص ويعطي دورا رائدا للقطاع الخاص، كما يحصر برنامج التنميه دور الدوله في العمليه الاقتصاديه بتأمين الاطار العام من تشريعات وقوانين ضروريه، ولتهيئته وتقديم المرافق والخدمات الاساسيه التي يتعذر على القطاع الخاص تأمينها ٠

٥ـ الموارد الماليه وتمويل الاستثمارات: ان تمويل الاستثمارات سيكون العامل الحاسم المحدد للتنميه في الأراضي الفلسطينيه المحتله ٠ فبرنامج التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فيها يتطلب حمله من الاستثمارات الكبيره لتنفيذ برنامج اسكان لانشاء (٢٣٥) الف وحده سكنيه خلال السنوات الخمس الاولى، من جهه وتوسيع وتطوير المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لكافة القطاعات والبنيه التحتيه اللازمه لها ٠

وتقدر قيمة الاستثمارات المطلوبه بما يقارب (١٠ ـ ١٢) مليار دولار (بأسعار عام ١٩٩٠) ، كما اشير في دراسة "المعوقات الاقتصادية لدوله فلسطينيه مستقله " والتي أعدتها دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في م٠ت٠ف ٠ وهذا يعني بأنه على الاقتصاد الفلسطيني أن يوجد موارد ومدخرات تفي بحجم استثماري قدره حوالي ٢ مليار دولار سنويا وعلى مدار خمس سنوات، (اعلن البنك الدولي بأنه سيقدم ٥٥٠ مليون دولار سنويا للأراضي المحتله كمساعدات لبناء البنيه التحتيه للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني) ٠ ٠

ان الخلل الحاصل في الموارد الماليه المتاحه يشكل عائقا حرجا أمام التنميه الاقتصادية والاجتماعية، الاّ أن العمق العربي والاسلامي والتضامن الدولي يعتبر الاحتياطي الاستراتيجي لسد هذه الفجوه ٠

مقترحات لسياسه تنمويه ريفيه شامله

في ضوء العرض السابقه لملامح السياسه التنمويه الشامله للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، واثناء الفتره الانتقاليه للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزه، يتحتم علينا التركيز على الأهداف العامه المتوخاه من التنمية الريفية في المرحلة المذكوره وهي كالتالي :

١ـ العمل على توفير الأمن الغذائي وذلك بالتركيز على الاعتماد الذاتي في توفير الغذاء من خلال دعم كافة المشاريع التي تساعد في تحقيق هذا الغوض، وعلى رأسها مشاريع التصنيع الزراعي في الريف الفلسطيني٠

٢- تنمية الموارد الزراعيه المتاحه وحمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يضمن استمرارية الانتاج المتواصل على المدى البعيد .

٣- رفع مستوى دخل المزارعين والعاملين بالقطاع الزراعي ورفع مستوى معيشتهم.

٤- استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العامله في الريف الفلسطيني من خلال تنفيذ المشاريع التنمويه ومشاريع البنيه التحتيه .

٥- التكامل في الانتاج الزراعي مع الدول العربيه المجاوره وخاصه الأردن .

* ولتحقيق هذه الأهداف فاننا نقترح اعتماد الأسس التاليه لتشكل الاطار العام للتنميه الريفيه :-

١. ضمان مشاركة شعبيه فعاله في اعداد السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقه بالقطاع الريفي من قبل الفئات المستهدفه أو ذات المصلحه المباشره بهذه السياسات والقرارات ومشاركتها في التنفيذ.

٢. أن تشكل التنميه الزراعيه الجزء الرئيسي في التنميه الريفيه المتكامله .

٣. العمل على تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الريفيه.

٤. اتباع نظام البناء المؤسسي في ادارة التنميه في الريف الفلسطيني والاهتمام بالمؤسسات القائمه وتفعيل دورها لتحقيق شعار (لا تنمية بدون مؤسسات) .

وتحقيقا لما سبق ، وضمن الأطار العام نقترح تبني التوصيات التاليه :

أ - في مجال الأراضي :

- وضع خطة شاملة لاستعمالات الأراضي في الضفة والقطاع حيث يعطى الاستخدام الزراعي بموجبها الاولويه على أية استعمالات أخرى .

- ان التجميد الذي أعلن مؤخرا فيما يتعلق ببناء المستوطنات الاسرائيليه الجديده، يجب ان يُتبع بسلسلة اجراءات تشمل منح المواطنين الفلسطينيين الحق في الوصول الى سجلات الأراضي، وانهاء المصادرة الاسرائيليه، واتخاذ خطوات فعليه لاعادة ملكية الأراضي المصادره، لا سيما لأغراض الزراعه والاسكان .

- العمل على وضع تشريعات خاصه بحماية وتحديد اساليب استعمال الأراضي الزراعيه بهدف تنمية وتطوير هذه الأراضي .

- التركيز على عمليات استصلاح الأراضي والحد من عمليات انجراف التربه، ومن خلال توفير البنيه التحتيه اللازمه لهذا الهدف ، كالأليات والمعدات .

- تشجيع وتسهيل اجراءات الحد من تفتت الملكيه وتجميع الأراضي الزراعيه ، وازالة الشيوع واستغلال الأراضي المهمله .

ب - في مجال المياه :

- انشاء هيئه أهليه لموارد المياه قادرة على وضع خطه شامله لاستغلال موارد المياه وصونها

وادارتها ٠

ـ العمل على بناء الصهاريج والخزانات لجمع مياه الأمطار وانشاء الشبكات الجديده لتوزيع المياه، بالاضافه الى تحسين مرافق توزيع المياه الحاليه واصلاحها، كذلك انشاء المرافق اللازمه لمعالجة المياه العادمه واعادة استخدمها في الزراعه وحالات أخرى ٠

ـ العمل على تعزيز أنشطة مرافق البحث القائمه لكي تشمل صيانة الموارد المائيه ورصد نوعية المياه واحتمالات التلوث ٠

ج ـ في مجال الموارد البشرية:

ـ وضع برنامج متكامل للتدريب وتطوير الموارد البشرية واعداد الكوادر المؤهله فنيا واداريا لتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الريفية ، ويمكن هذا بالتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليميه (منظمة الفاو، الأسكوا، المنظمه العربية للتنميه الزراعيه) ٠

ـ وضع قانون للعمل والضمان الاجتماعي ليشمل العمال الزراعيين الدائمين والمؤقتين ٠

ـ تشجيع اقامة المشاريع في المناطق الريفيه وتوفير فرص العمل للحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ٠

ـ اعطاء أهميه خاصه لمشاركة فعاله للمرأه في عمليات التنمية الزراعيه واعداد البرامج الخاصه للتدريب في هذه المجالات بما يتفق مع طبيعتها ومسؤولياتها العائليه ٠

ـ العمل على اشراك الجمعيات التعاونيه والخيريه بعملية التنمية الريفية بشكل مباشر، وخاصه الجمعيات التعاونيه الزراعية وجمعيات الاسكان، لما تختزنه من خبرات كبيره في هذا المجال ٠

في مجال التمويل :

ـ تركيز الجهود وبصفه محدده على انشاء مرفق تمويل انمائي قادر على حشد الموارد المحليه والخارجيه وتخصيصها للمشاريع الانمائيه في اطار برنامج جيد التصميم ٠

ـ توحيد مصادر الاقراض الزراعي في مؤسسه واحده وذلك في المرحله الأولى، ومن ثم تحويل هذه المؤسسه الى بنك للتنميه الزراعيه٠ بحيث يتمتع باستقلال مالي واداري كاملين ٠

ـ العمل على تخفيف القيود المفروضه على النظام المصرفي والمالي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ ، بغية تيسير تقديم الخدمات المصرفيه والماليه اللازمه للاقتصاد والسماح أيضا باعادة فتح المزيد من المصارف والمؤسسات الماليه الفلسطينيه المحليه بما فيها شركات التأمين ٠

ـ وكذلك السماح لفروع المصارف الأجنبيه باعادة فتح أبوابها بغية استكمال خدمات المؤسسات الإتمانيه المحليه ٠

في مجال الاسكان والبناء

- اعتماد مشاريع تخطيط عمراني ملائمه في القرى من خلال تخصيص الأراضي للاسكان المنخفض التكلفه .

- في ضوء انحسار خطر مصادرة الأراضي ، يمكن لتباع نظام الاسكان العمودي في الريف الفلسطيني ضمن عمليه مبرمجه تقوم بها جمعيات الاسكان الريفيه . بالتعاون مع مصادر التمويل المختلفه .

- تعزيز مؤسسات الاسكان الحاليه (التعاونيات والمؤسسات الماليه ، وشركات الهندسه والمقاولات) بهدف تعزيز قدرتها على تخطيط المشاريع وادارتها وتنفيذها .

- زيادة قدرات صناعة مواد البناء القائمه وتحسين نوعية موادها ، بحيث يتاح ما يكفي من مواد البناء المناسبه وينبغي اتخاذ اجراءات عاجله فيما يتعلق بمشروع انشاء مصنع للاسمنت في الضفة الغربية .

- تكثيف الجهود لصون وحماية المواقع والمساكن والآثار التاريخيه والدينيه والتراث المعماري الفلسطيني ويمكن لهذا الغرض التماس المساعده التقنيه من المنظمات الاقليميه العربيه والمنظمات الدوليه .

المصـــــــادر :

١ــ اللجنــه الاقتصــاديه والاجتمــاعيه لغربــي آسيــا (اسكــوا)

التنميــه الريفيــه فــي الأراضــي الفلسطينيــه المحتلــه

نيســان / ابــريــل ١٩٩٢٠

٢ــ مــؤتمــر الأمــم المتحــده للتجــاره والتنميــه

تقاريــر (الاونكتــاد) المختلفــه وخــاصه تقرير

الدوره التاسعــه والثلاثــون / جنيــف/ أيلول ١٩٩٢٠

٣ــ اللجنــه الأردنيــه الفلسطينيــه المشتركــه لدعــم صمــود الشعــب الفلسطينــي

أوراق ندوة التنميه الريفيه واقتصاديات الاعتماد على الذات في الوطــن المحتــــل

عمـــــان ــ الأردن / ستمبــر ١٩٨٩

٤ــ اللجنه الأردنيه الفلسطينيــه المشتركــه لدعم صمــود الشعــب الفلسطيني في الوطن المحتــل

آفـــاق التصنيــع الزراعــي والغــذائــي فــي الوطــن المحتــل

عمـــان نــوفمبــر / ١٩٨٧

٥ــ منظمــة الأغــذيــه والزراعــه للأمــم المتحــده (فــاو)

أوراق نــدوة القطــاع الزراعــي الفلسطينــي

رومــا / أكتــوبــر ١٩٩١٠

أ ــ د٠ نــور الــدجــانــي (الوضع الحالي للقطاع الزراعي في المناطق الفلسطينيه المحتلــه)

ب ــ د٠ أحمــد قطنــانــي (السياســات الزراعيه الحاليه وتأثيرها على التنميه الزراعيه في الأرض المحتلة)

جـ ــ أحمــد أبــو شيخــه (الدعم المؤسسي للتنميه الزراعيه في الأراضي الفلسطينيــه المحتلــه)

٦ ــ الاتحــاد التعــاوني الزراعي فــي الضفــة الغربيــة

احصاءات متفرقه من الجمعيات التعــاونيه الزراعيه في الضفة الغربية ٠

٧ــ عــدنان عبيـــدات

دراسة خطــة تنمية التعــاونيات الزراعيه الفلسطينيــه٠

(واقـــع وتطلعـــات)

القـــدس / آب ١٩٩١٠

٨ــ حمــدالله حمــدالله

دراســة : القطــاع الزراعي في الأراضي الفلسطينيــه المحتلــه

(واقـــع وآفـــاق التطـــويــر)

نــدوة التكــامــل الــزراعي العــربــي

دمشـــق / تشــريــن أول ١٩٩٢٠

٩ـ د٠ هشام عورتاني ، م٠ شاكر جوده

دراسة: الزراعه المرويه في المناطق الفلسطينيه المحتله

مركز الدراسات الريفيه ـ جامعة النجاح الوطنيه ١٩٩١٠

١٠ـ الفريق الزراعي الفلسطيني / مجموعة أوراق غير منشوره

أ ـ التسويق الزراعي الفلسطيني / أيلول / ١٩٩٢

ب ـ تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية / ١٩٩٢٠

١١ـ د٠ داوود غالب استنيولي

دراسة: الاستصلاح الزراعي في ظل المفهوم الاداري الشامل للتنميه الزراعيه في الأراضي الفلسطينيه المحتله

كانون أول ١٩٩١٠

١٢ـ عبد الفتاح الجيوسي

الانتفاضه أربع سنوات من المواجهه (قراءه في الأرقام والحقائق)

منشورات اللجنه الأردنيه الفلسطينيه المشتركه ١٩٩٢٠

١٣ـ عدنان عبيدات

دور القطاع النسوي في التنميه

جريدة القدس / ١٩٩٣/٦/٢٣٠

١٤ـ م٠ حمدالله الحمدالله

الحركه التعاونيه في الأراضي الفلسطينيه المحتله

(واقع والآفاق)

الاتحاد التعاوني الزراعي في الضفة الغربية ـ مكتب الارتباط ـ عمان

آيار ١٩٩٢٠

١٥ـ يوسف الماضي / الأوضاع السكانيه والاجتماعيه

في الضفة الغربية وقطاع غزه

منظمة التحرير الفلسطينيه / المكتب المركزي للاحصاء والمصار الطبيعيه الفلسطيني

آيار / ١٩٩٣٠

١٦ـ أحمد قريع (أبو علاء) / التنميه من أجل السلام ٠

المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينيه

ومنسق أعمال لجان مفاوضات السلام المتعددة الأطراف ٠

كلمه القيت أمام اللجنه الاوروبيه للتنسيق بين المنظمات غير المجلوميه من أجل فلسطين

بروكسل ـ اكتوبر ١٩٩٢٠

UNESCWA LIBRARY
20007102